

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

تقرير مرحلي

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/17

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

واللجنة الدولية للصليب الأحمر

عرض موجز

أجرى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) مشاورات مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) وتعاوناً معها في عدد من المجالات المتعلقة بالالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، مثل إدماج الالتزامات في الدلائل والسياسات والاستراتيجيات والتقييمات وما إلى ذلك، والتوعية بها، وتيسير تبادل المعلومات بشأنها، وتوفير التدريب والتوجيه بشأنها، ورصد تنفيذها، ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز بشأنها.

(1) مقدمة

في عام 2019، اعتمد مجلس المندوبين بالإجماع القرار المعنون "الالتزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة" (CD/19/R1). وأشار القرار إلى أن الالتزامات والإجراءات الدنيا ترمي إلى مواءمة الممارسات الحالية وتنسيقها داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وضمان اتباع نهج متسق بشأن كيفية تفاعلنا مع المستضعفين والمتضررين من الكوارث من الأشخاص والمجتمعات المحلية، وخضوعنا لمساءلتهم، مع الإقرار بالمهام والأدوار والمسؤوليات والقدرات الخاصة للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وإن جائحة كوفيد-19، التي تلت اجتماع مجلس المندوبين لعام 2019 بفترة وجيزة، أكدت أكثر من أي وقت مضى أهمية إرساء تفاعل مستدام ومتواصل مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز الثقة وضمان استمرار أهمية الصليب الأحمر والهلال الأحمر في دعم المجتمعات المحلية على مستوى العالم.

(2) معلومات أساسية

وضع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية خطة عمل مشتركة في عام 2019 من أجل دعم تنفيذ الالتزامات، وتعهدا بتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى مجلس المندوبين لعام 2021 (الذي أُجِّل إلى عام 2022). ويلخص هذا التقرير التقدم المحرز في خطة العمل المشتركة والتحديات والتوصيات بشأن السنوات المقبلة.

(3) التحليل/التقدم المحرز

نظراً إلى أن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم قد حشدت جهودها للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في الفترة من 2020 إلى 2022، فقد أُجِّلَت العديد من الأنشطة الرامية إلى تنفيذ خطة العمل المشتركة، وتأثر التنفيذ بوجه عام. ومع ذلك، كان قرار الحركة بشأن الالتزامات هو الأساس الذي بُنيت عليه استجابة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الصعيد العالمي، وتعززت قدرة التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة على صعيد الحركة.

الإدماج

أجرى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية مشاورات مع الجمعيات الوطنية وتعاوننا معها من أجل:

- تنقيح دليل الحركة التجريبي للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة ومجموعة الأدوات والحزم التدريبية المرتبطة به، استناداً إلى الالتزامات والإجراءات الدنيا وإلى التعليقات الواردة من الجمعيات الوطنية. وقد [صدر الدليل ومجموعة الأدوات المنقحة في كانون الأول/ديسمبر 2021](#)، ويجري حالياً ترجمتها إلى ست لغات على الأقل.
- إدراج مبادئ التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وأنشطتها المستمدة من الالتزامات والإجراءات الدنيا في عملية تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها. وقدّمت الفرق المعنية بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة إسهامات في عملية تنقيح تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وهي تشارك حالياً في مناقشات بشأن إعادة هيكلة عملية تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، التي ستشمل مزيداً من التركيز على المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، مما يكفل الاعتراف بالجمعيات الوطنية بوصفها جهات فاعلة محلية موثوق بها.
- تقديم الدعم التقني من أجل ضمان ذكر الالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وإدماجها في السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الأخرى ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بمواجهة الكوارث، والرعاية الصحية، والنوع الاجتماعي، والحماية، والتواصل، وإدارة شؤون الموظفين والمتطوعين. وعلى سبيل المثال، تتضمن خطة الاتحاد الدولي وميزانيته نتيجة مكرّسة للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة وموضوع الثقة، وقد أدمجت اللجنة الدولية مؤشرات بشأن المساءلة أمام الأشخاص المتضررين في أداة التخطيط السنوية الخاصة بها. وإضافة إلى ذلك، جعلت استراتيجية الحركة لاستعادة الروابط العائلية من التفاعل مع المجتمعات المحلية ومشاركة الأشخاص المتضررين عاملين تمكينيين رئيسيين.

الدعوة

سيواصل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية التشاور والتعاون مع الجمعيات الوطنية من أجل:

- تشجيع تبادل المعارف وتيسيره، والتعلّم بين الأقران، وإنشاء مجتمع للممارسين داخل الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية وفيما بين هذه المكونات، ومع الشركاء الخارجيين، استناداً في الوقت ذاته إلى الممارسات الجيدة والتعلّم، وذلك من أجل ترسيخ المزيد من الوعي والفهم لسبل مساهمة التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في تحسين النتائج لفائدة المستضعفين والمتضررين من الأشخاص والمجتمعات المحلية. وخلال الاستجابة لجائحة كوفيد-19، عُقدت العديد من الندوات الإلكترونية من أجل تبادل المعارف بين الجمعيات الوطنية، ونُشرت العديد من دراسات الحالة وأُتيحت على منصات مختلفة، بما في ذلك [منصة التفاعل مع المجتمعات المحلية](#) التي يستضيفها الصليب الأحمر البريطاني.
- إنشاء حزمة من مواد التوعية لفائدة كبار المسؤولين من أجل تعزيز فهمهم ودعمهم للالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وتوضيح الأدوار المحددة التي يحتاجون إلى تأديتها والمسؤولية التي تقع على عاتقهم في تحقيق الالتزامات. ويجري حالياً تصميم هذه الحزمة وستُنشأ في وقت لاحق من عام 2022.
- تشكيل مجموعة من سفراء النوايا الحسنة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، تضمّ أمناء عامين ورؤساء ومسؤولين كبار، من أجل تكوين مجتمع من أصحاب النوايا المقدمين، والدعوة إلى تفاعل أقوى مع

المجتمعات المحلية والمساءلة أمامها على مستوى صنع القرار، وكفالة مزيد من الدعم للالتزامات والإجراءات الدنيا في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وعُقد اجتماع استهلاكي لسفراء التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في تموز/يوليو 2021 بمشاركة مسؤولين من عشر جمعيات وطنية من شتى أنحاء العالم. وتوقفت الثغرات الحالية في عملية التنفيذ، وكذلك نوع الدعم المطلوب من الاتحاد الدولي. وسيُعقد اجتماع متابعة على هامش اجتماع مجلس المندوبين لعام 2022.

الدعم التقني وبناء القدرات

أجرى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية مشاورات مع الجمعيات الوطنية وتعاوننا معها من أجل:

- صقل النتائج والمؤشرات المقترحة في القرار بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وكذلك مستويات الأداء والمقاييس المعيارية، وتحسينها من أجل وضع إطار لقياس الأداء في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.
- ضمان الاتساق والمواءمة، قدر المستطاع، مع الالتزامات الدولية الماثلة بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، مثل المعيار الإنساني الأساسي المتعلق بالجودة والمساءلة. ورغم أن هذه العملية بدأت في عام 2021، فقد تقرر إدماجها في المناقشة بشأن إعادة هيكلة عملية تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وستوضع في صيغتها النهائية على هذا النحو.
- تقديم مبادئ توجيهية واضحة بشأن الأدوار والمسؤوليات المحددة لمسؤولي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وهيئات الحكم والإدارة والموظفين والمتطوعين، ولا سيما على مستوى الفروع والمجتمعات المحلية، في تنفيذ الالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وقد تحقق ذلك في دليل الحركة الجديد في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، الذي صدر في عام 2021.
- تشجيع التوجيه بين الأقران وبين مكونات الحركة من أجل دعم الجمعيات الوطنية في إدماج نهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في طريقة عملها الحالية (بما في ذلك في الاستراتيجيات والخطة السنوية والمبادئ التوجيهية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية). وعُقدت العديد من الدورات التدريبية العالمية والإقليمية من أجل تشجيع تبادل المعلومات بين الجمعيات الوطنية، بما في ذلك دورة تدريبية إلكترونية بعنوان "التواصل بشأن المخاطر والتفاعل مع المجتمعات المحلية"، حضرها أكثر من 1000 مشارك. وتولت اللجنة الدولية أيضاً تدريب 650 موظفاً في عام 2021. ومنذ أوائل عام 2022، يقدم الاتحاد الدولي دعماً تقنياً مخصصاً إلى 43 جمعية وطنية، كجزء من المبادرات التي مولتها جهات مانحة مختلفة.
- وضع إجراءات ميدانية موحدة واضحة وبسيطة وقابلة للتحقيق بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ. ووُضعت الصيغة النهائية للمعايير الدنيا بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في حالات الطوارئ عام 2021 وتخضع حالياً للتجريب في خمسة بلدان على الأقل. وستعمم الصيغة النهائية على نطاق واسع في عام 2022.

رصد الالتزامات والإجراءات الدنيا والإبلاغ عنها

أجرى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية مشاورات مع الجمعيات الوطنية وتعاوناً معها من أجل:

- إعداد نظام للرصد والإبلاغ ووضع موضع التنفيذ من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات استناداً إلى إطار قياس الأداء في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وقد أُدرج هذا النظام في دليل الحركة المنقّح في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وتقدّم المكاتب الإقليمية المسؤولة عن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة التابعة للاتحاد الدولي الدعم التقني إلى الجمعيات الوطنية. وتشمل الشراكة البرمجية الإنسانية القائمة بين العمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في الاتحاد الأوروبي جزءاً مفصلاً بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة يجري بموجبه رصد تنفيذ كل جمعية وطنية مختارة للالتزامات الحركة.

الاستنتاجات والتوصيات

- يلتزم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بمواصلة دعم الجمعيات الوطنية كجزء من خطة العمل المشتركة لعام 2019.
- ستُصاغ خطة عمل منقّحة في عام 2022 تراعي الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19.
- سيتعين على قادة الحركة إنشاء نظام رصد ودعمه، من أجل تحسين الإبلاغ عن الإنجازات والثغرات في تنفيذ الالتزامات في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة.